من خلال الشرح السابق لمفهوم "الأمن" بشكله العام إلى أنه مفهوم نسبي ومتغير يتسع ويضيق وفقا لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات وأبعاد عدة "فردي وقومي والإقليمي ودولي..."، و "عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي وانساني وبيئي..."، كما يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة.

وعلى هذا الأساس فإن تحديد مفهوم الأمن ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية وليس من حيث الوجود التام أو العدم، كما أن الأمن ليس شعورا يصحبه رد فعل غريزي، أيسلوك غريزي وا إنما هو باعث على الشعور يتميز بالوعي والإدراك ويتحقق في الواقع، وبناءا على تلك التدابير فالعلاقة بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية وموضوعية وليست مجرد احتمالات غير واقعية أو مجرد مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر، فالأمن يعبر عن الحركة دائمة ومركبة تواكب التطور المجتمع بجميع أبعاده وتدخل مستوياته.

وعلى هذا الأساس فإن الأمن كما أدرجنا من قبل يعبر عن قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل ومن الخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل. المبحث الثاني: المرتكزات والتطورات التعاون الأمني[1].

الدرس الثالث

نتناول في هذه المحاضرة مفهوم التعاون الأمني ثم نتطرق إلى آليات التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط

أ: مفهوم التعاون الأمني

بين الأفراد وبمحض إرادتهم، إلى تعاون الجماعات فيما بينهم إلى غاية تعاون الوحدات السياسية في شكلها التقليدي أو الحديث. ويعرف التعاون على أنه: "ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية المتساوية لمواجهة وللتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق المباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين[2].

ومن الناحية الاقتصادية يعرف التعاون بأنه" تجمع للقوى تجميع القوى الاقتصادية الفردية وهو كذلك سلوك إنساني شوهد في مختلف العصور البشرية، لجأ إليه الإنسان في التعاون. وقد كان في الماضي والحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق لمكافحة الظروف الاقتصادية السيئة نتيجة النظم الاقتصادية المختلفة منذ بدء ظهور الثورة الصناعية والتطور التجاري في العالم مما ساعد على ظهور طبقات الإقطاعيين والليبراليين والاشتراكيين.

كما عرف التعاون مظاهر شتى كالتعاون الاجتماعي، السياسي والدولي إذ يتلون حسب مجالاته، فواعله واهتماماته، وبعد التعاون الدولي أحد الظواهر المهمة في تطور العلاقات الدولية المعاصرة نتيجة تزايد مستوى الندرة والحاجة

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، " مرجع سابق ، ص ص 30-31.

[2] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام،" قاموس بنغوين للعلاقات الدولية "، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص149.

من جهة، وتشابك العلاقات بين الفواعل الدولية من جهة أخرى، ليتوسع بذلك التعاون الدولي من تعاون اقتصادي صرف إلى تعاون موسع يشمل كل المجالات ما دفع الفواعل الدولية إلى إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينها حرصا على التدبير الحسن لمصالحها[3].

أما التعاون العسكري فقد عرف كذلك بالتحالف خاصة في مرحلة الحرب الباردة، ويشير التحالف إلى تفاهم محدد أو غير محدد بين دولتين أو أكثر، ويختلف عن المعاهدة الرسمية، وقد استخدمت عبارة الجلف الودي لأول مرة من قبل رئيس الوزراء الفرنسي أم غيزو في 1843 للإشارة إلى التقارب بين المملكة المتحدة وفرنسا فيما يتعلق بالمسائل التي تحص توازن القوى الأوروبية.[4]

إضافة إلى هذا، فقد عرف التعاون عدة مصطلحات علمية في العلاقات الدولية مثل: الشراكة والترابط والتكامل والاعتماد المتبادل * وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي تتقاطع في مبدأ التعاون والحاجة إلى الآخر، لكنها تختلف من حيث درجة والهدف والوسائل، وتطورت أشكال التعاون الدولي نتيجة صعود المقاربات التعاونية في العلاقات الدولية بعد بروز تكتلات إقليمية تقوم على أساس المصلحة المشتركة والهدف الواحد، بعد أن كان التعاون إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الفواعل الدولية المختلفة بهدف توطيد العلاقات فيما بينها.

ومثلت التهديدات التي عرفتها العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومطلع الألفية الجديدة موجة جديدة لتعزيز التعاون بين الفواعل الدولية نتيجة تزايد مستوى الأخطار المحيطة بها، وعدم قدرة هذه الفواعل على مجابهتها منفردة على غرار الأخطار البيئية والنادمة عن التلوث، الجرائم للحدود، الإرهاب الدولي، وغيرها التهديدات التي دفعت الدول القومية إلى الأخذ بالاتجاه التعاوني في العلاقات الدولية. المطلب الثاني: آليات التعاون الأمني

كون كل من السياسات الوطنية وتحت الجهوية لا تكفي وحدها لحل معضلة الهجرة ومخلفاتها على كل من دول العبور والاستقبال خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعرف على هوية المهاجرين غير الشرعيين للتمكن من إرجاعهم إلى أوطانهم، هذا يتطلب وجود تعاون دولي يتسع ليضم السياسات الوطنية والجهوية لدول ضفتي غرب المتوسط، ليشكل علاقات وارتباطات فيما بين الضفتين، يندرج عنها تعاون خدمات الشرطة لمراقبة أفضل، تسيير وتنظيم محكمين، مما يساهم في القضاء على أشكال الجريمة المنظمة التي تترتب عن الهجرة غير الشرعية والتي تزعزع الأمن الإنساني لمجتمعات دول ضفتي غرب المتوسط.

- **التعاون في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسطCSCM**

إن مشكلة الأمن في المتوسط قد تم التطرق إليها منذ سنوات 70، وذلك في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوربا، والعقد النهائي لهلسنكي (1 أوت 1975)، يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.

---

[3] سمير جاسم راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية مجلة العلوم السياسية 201 ، العدد 45 ص 119-146.

[4] غراهام ايفانز، مرجع سابق، 153.

من خلال هذا العقد بينت الدول الأوروبية على أنها مقتنعة بأنه لابد من تناول مسالة الأمن في أوروبا في مضمون أكثر اتساعا للأمن في العالم، وعلى أنها مرتبطة من جانب الأمن بمنطقة المتوسط بأكملها، إلى حد أن مسار تحسين الأمن لابد أن لا يكون مقتصرا على أوربا، بل عليه أن يمتد إلى أجزاء أخرى من العالم وعلى وجه الخصوص منطقة المتوسط.

هذه التصريحات تبعها اجتماع في بلغراد (1977-1978) إنشاء لجنة المتوسط في إطارCSCE ، في خضم هذه اللجنة ألحت الدول العربية على ضرورة المشاركة الفعلية في أعمال اللجنة وتمديد منطقة تطبيق مقاييس الأمن لكل المتوسط، إلا أن طلبها هذا رفض، من دون شك نتيجة التخوف من أن مشاكل منطقة الشرق الأوسط تعرقل المفاوضات بشأن الوحدة الأوروبية[5].

بعد هذا الرفض عملت الدول العربية للمتوسط على جلب اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 حول مسألة التشجيع الأمن والتعاون في المتوسط"، وهو ما أدى إلى اقتراح إنشاء "مؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط CSCM".37[6].

هذا الاقتراح عرف قبولا من قبل وزير خارجية الايطالي Cianni de Michelis ونظيره الإسباني Francisco Ordonez في 24 سبتمبر 1990، مبررين قبولهم هذا على ثلاثة نقاط..:

القرب الجغرافي، بحيث لا يمكن لأوربا أن تتجاهل المتوسط، الثانية تتمثل في الاعتماد المتبادل بحيث لا يمكن لأوروبا أن تحس بالأمن مادام المتوسط مسرحا للفروقات المقامية من حيث: الديمغرافيا، الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، وأخيرا الطوارئ، أي أنه على أوروبا وضع ميكانيزما للوقاية من الأزمات حتى لا تعرض عليها دون سابق إنذار، مثلما كان الحال في أزمة الخليج (الحرب على الكويت في 2 أوت 1990).

وبالرغم من موضوعية التبريرات التي جاءت في شكل مشروع إيطالي إسباني، والتي قبلتها أغلبية الدول العضوة في CSCE، وحتى رئيس اللجنة الأوروبية Jacque Delors إلا أن الحال لم يكن نفسه مع كل من انجلترا، ألمانيا والولايات المتحدة، لكون هذا المؤتمر CSCM يعارض وجود القوة البحرية السادسة في المتوسط، وبريطانيا تغذي نفس الشعور بخصوص مفترق جيبر ألتر، أما ألمانيا فمعارضتها فسرت بتركيز اهتمامها بمسألة توحيد الألمانيتين[7].

بعد الحرب الباردة أصبحت مسألة الهجرة تختلف عما كانت عليه في سنوات 70 و80 تزايد ضغط تدفقات المهاجرين شكل السمة الأساسية التي طبعت هذه المسألة في الوقت المعاصر، وأوربا تقع في مركز هذه التحركات جنوب-شمال، فقد أصبح المهاجر فاعلا على الساحة الدولية، إلى جانب الاعتبارات: الاقتصادية للتحولات المالية،

---

[5] Bichara Khader, L'Europe et la Méditerranée: géopolitique de la proximité, op cit, p271

[6] Ibid, p271

[7] Autres initiatives de coopération en Méditerranée https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2016/IEMED_MedYearBook_Chronologies_Autres_Initiatives_Cooperation.pdf 04/05/2020 .

الثقافية التهديده بنشر الثقافة العربية والدين الإسلامي، والسياسية من تخوف المواطن الأوروبي منافسة المهاجر العربي باقتنائه منصبا في السياسة أو ممارسته للتشريعات القانونية، والذي تتخوف منه الدول الأوربية بحدة هو الانتشار الكبير للمهاجرين السريين الذين ينشطون في مختلف الأعمال الإجرامية ساعين من وراء ذلك لتحسين وضعيتهم المعيشية التي كانت مزرية في أوطانهم بجنوب الضفة.

كما أن فرنسا لم تعد الدولة الوحيدة المعنية، فالدول الثلاثة: إسبانيا، البرتغال، ايطاليا تنظر للهجرة من زاوية التهديد الذي تواجهه سلطاتها (خاصة منها الاسبانية) عند مواجهتها للمهاجرين السريين القادمين في (Boat people) وهذا الحال يتكرر كذلك بإيطاليا، البرتغال، ومالطا، فمن هنا جاءت فكرة التشاور، الحوار المتوسطي وهي متقبلة في إطار مقاربة لتصفية جماعية لتدفقات المهاجرين.

لقد كان الهدف من وراء إقامة CSCM بناء مقاربة شاملة وتطورية لمشاكل المنطقة المتوسط من خلال تبني جملة من القواعد المقبولة، بالتالي كانت CSCM تشكل إطارا شاملا للتعايش السلمي، نظام لحسن الجوار، تقاسم المسؤوليات والاعتماد المتبادل مما يفرض التعاون كبديل للمواجهة.

ولعل رفض هذا المؤتمر راجع أساسا إلى أن بعض المسؤولين كانوا يخشون من أن تطالبهم الدول العربية بحرية التنقل لمهاجريها وبلورة وضعية خاصة تضمن حقوق المهاجرين في أوروبا، مقابل تحرير ولبرلة أنظمتها، بحيث أنه كان على المؤتمر العمل على تحقيق الاستقرار السياسي مقابل امتيازات اقتصادية ومالية، الأمر الذي يدفع مقيمي مشروع الأمن بالمتوسط من إلغاء كل عامل الاستقرار .

أما بالنسبة لاجتماع دول غرب المتوسط فترجع الفكرة إلى بدايات سنوات الثمانينات، طرحها الرئيس الفرنسي . F Mitterrandخلال زيارته للمغرب الأقصى في 1983، ليعود إليها فيما بعد في 1986، كل من رئيس الوزراء الإيطالي Bettino Craxiإسباني F . Gonzales، وقد عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الاجتماع الذي تم عقده بمرسيليا في فيفري 1998، والذي عرف بجوار 3+3 لأنه ضم فقط الجزائر، المغرب الأقصى، تونس،[8]. فرنسا، إيطاليا، وا إسبانيا، ليتطور تدريجيا إلى حوار 5+5 بضمه للدول المغاربية الخمسة، واضافة كل من البرتغال ومالطا. إن معالجة موضوع الهجرة كان مبرمجا في الدورة الثالثة للحوار، التي كان من المفروض انعقادها في بداية 1992بتونس، والتي تعطلت لأسباب منها مشاركة كل من فرنسا، إيطاليا، واسبانيا في حرب الخليج 1991، الأحداث السياسية السيئة التي عرفتها الجزائر والحصار الذي فرض على ليبيا [9].

[8] صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 ط 1، 2011 دار الحامد الأردن ص ص 145-149.

[9]Zouaoui Mouloud, Dialogue euro-maghrébin : Réunion des 5+5 mercredi prochain à Alger, DÉCEMBRE 13, 2009 , https://algeria-watch.org/?p=30345 04/05/2020.

انبعث حوار 5+5 من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يوم 25 و26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية، وانتهى ببرمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي كو6 ديسمبر 2003، تطرق هذا الاجتماع إلى مشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية وملخص الأفكار التي جاءت فيه[10].

-لا يجب أن يصير النظر إلى أوروبا على أنها قلعة حصن مغلقة على نفسها، وأن الحدود مفتوحة فقط لتنقل البضائع، رؤوس الأموال وهي مغلقة أمام تنقل الأشخاص؛

-أن تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لن يصل إلى الفضاء نهائيا على الهجرة السرية بالرغم من مضاعفة المتابعة والتوقيفات وطرد المهاجرين السريين في الحدود، بحيث أن هذا لم يصل بعد إفشال رغبة هؤلاء المهاجرين في الالتحاق بأوروبا؛ - المطالبة بالمزيد من المساعدات والإمكانيات للتمكن من مواجهة هذا الظاهرة، فمراقبة التدفقات ومواجهة الأمن يتطلب جهودا من طرف أوربا.

أما في دورتها المنعقدة بالجزائر في 23 و 24 نوفمبر 2004، تطرقت إلى ثلاثة مواضيع أساسية وهامة للاستقرار في المنطقة (غرب المتوسط)، والتي هي: الاندماج المغاربي والعلاقات الاقتصادية في غرب المتوسط، الأمن والاستقرار في غرب المتوسط وأخيرا الهجرة والتحركات البشرية.[11]

وتغطي على هذا الاجتماع مسألتي الإرهاب والهجرة السرية التي تشكل منذ سنين الاهتمام الأساسي للدول الأوروبية وللضفة الجنوبية للمتوسط، وأنه إلى غاية الآن، السياسات الأوروبية التي تم وضعها لمكافحة الهجرة السرية انطلاقا من السواحل المغاربية، كانت قائمة على اقتراب أمني تسلطي لدرجة تجريم إشكالية ذات بعد وجذور اجتماعية.49

كما تم خلال هذا الاجتماع اتخاذ إجراءات القمع المهاجرين خلال محاولتهم لقطع البحر المتوسط بطريقة غير قانونية، وتوجيه إجراءات أخرى ضد شبكات المهربين والمساعدين على عبور الجدول الذين تحولوا إلى مافيا متخصصة في الاتجار بالبشر.

ودائما في مجال مكافحة الهجرة السرية، تم اقتراح إنشاء مراكز للحجز في دول المنبع لتنظيم تدفقتن المهاجرين وبالتالي تصفيتهم، إن هذا ما يزيد من التساؤل حول منطقة التبادل الحر التي هي في صميم التشكيل تبادل حر يخص فقط البضائع ولا للأشخاص.

لا غرابة في أن يشكل الحوض الغربي للمتوسط مسرحا للمبادرات الجادة لبلورة تمش متوسطي، فهو يمثل نواة المتوسطة الصلبة التي يستند إليها أي مشروع متوسطي شمولي، وما يربط هذه المبادرة بالرهان البشري هو درجة الحدة التي بلغتها قضية الهجرة خاصة منها السرية غربي المتوسط، بعد فشل المحاولات الأحادية في معالجتها باعتماد سياسة الانغلاق وانطلاقا من منظور يقتصر على البعد الأمني على حساب البعدين الإنساني والاجتماعي. 51

---

[10] Ibid.

[11] فاطمة الزهراء لبدو، حوار 5+5 التحديات و الرهانات متحصل عليه من الرابط http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/55.html تاريخ الاطلاع على الرابط 2020/05/04.

هذا وتكتسب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية في العقل الأوروبي، انطلاقا من أربع محددات، يترأسها محدد الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات عربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوبا، وتذكر الأرقام أن نحو % 15 من المغاربة يعيشون في أوروبا، لتتبعه محددات كل من الطاقة، التجارة والاقتصاد، أخيرا الأمن ومكافحة الإرهاب باعتبار أن الراسخ في الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملا لتفريخ الإرهابيين.

لذلك كان الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية هو تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار، التبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار واقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، ووقعت بالفعل 27 دولة خمس عشرة منها أوروبية واثنتا عشرة منها جنوب متوسطية وثيقة برشلونة في عام 1995فعملية برشلونة جاءت للتأكيد على الأهمية الإستراتيجية المتوسط إلى حد الرغبة في إعطاء نفسا جديدا لعلاقات دول الضفتين، قائمة على التعاون الشامل والتضامن، من أجل مواجهة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في إطار الشراكة، وبهذا تكون قد حددت طموحاتها كالتالي:[12]

-إقامة منطقة أورومتوسطية مشتركة للسلام والاستقرار انطلاقا من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية؛

-إقامة منطقة الرخاء المشترك عن طريق إقامة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين بصورة تدريجية؛ - تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية، الثقافية، والبشرية، بهدف تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التبادل ما بين المجتمعات المدنية.

ولقد تم التطرق في هذه النقطة الأخيرة إلى موضوع الهجرة بشكليها الشرعية وغير الشرعية، فنظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، تم تشجيع الاجتماعات الشرعية بخصوصها للوصول إلى اقتراحات من شأنها تنظيم تدفقات المهاجرين والتخفيف من حدة الضغط القادم من الجنوب، هذه الاجتماعات تأخذ بعين الاعتبار الخبرة المتحصل عليها في إطار برنامج MID - Migration ، بما في ذلك تحسين ظروف حياة المهاجرين المقيمين قانونيا في دول الإتحاد. [13]

أما بخصوص الهجرة السرية، فإنه يتم اجتماع الموظفين موسميا (دوريا) لدراسة الإجراءات التي تمكنهم من تحسين التعاون ما بين سلطات: الشرطة، القضائية، الجمركية، الإدارية وغيرها بهدف محاربة الهجرة غير الشرعية. هذه الاجتماعات يتم تنظيمها في شكل مراسلات[14].(communications)

---

[12] سعيد اللاوندي، " عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع الأفاق والتحديات"، مجلة قضايا المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13 (مصر: جانفي 2006)، ص 17. 53: نفس المرجع السابق، ص 17.

[13] فاطمة الزهراء لبدو، مرجع سابق .

[14] سعيد اللاوندي ، مرجع سابق ص 21.

إن منطلق الأمن في المتوسط لدى العقل الأوروبي، يجعله في اختيار أمام إمكانيتين مختلفتين، الأولى تتمثل في اعتبار المتوسط والنظر إليه أساسا من جانب أمني، فكونه يشكل الحدود البحرية للإتحاد، والتي من الضروري الانطلاق منها للتحكم في تدفقات المهاجرين، ومحاربة انتشار الإرهاب الدولي، وتشجيع سياسة تنمية قائمة على التعاون ضد الأعمال غير القانونية، هذا الاقتراب المطلق عليه اسم جانب جنوبflanc sud ، يعتمد عليها حلف الشمال الأطلسي OTAN، أما الثانية فتتمثل في اعتبار المتوسط مجال جديد للتعاون أين تتلاعم إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للجوار، والتي تخص كل المناطق الواقعة في حدود الإتحاد من المغرب العربي إلى روسيا.

وعيا بأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبيئة القريبة منه، فإن مشروع الوثيقة الوضع دستور أوربي يضع في مادته 56 أن: "ينمي الاتحاد مع الدول المجاورة له علاقات مفضلة بهدف إقامة للرفاهية وحسن الجوار، مبني على قيم الاتحاد، ومكرسا من خلال العلاقات الضيقة والسمية القائمة على التعاون".59

من خلال هذا السياق، يتضح ميول الاتحاد الأوروبي إلى الإمكانية الثانية، في سياسة الجوار الأوروبية التي تبنتها بنية تشجيع وتقوية مسار الشراكة الأورو متوسطية المنطلق في 1995، بالرغم من نظرة الجنوب لهذا الخيار على أنه البعد الأمني. المبحث الثالث: دراسة جيو سياسية لمنطقة المتوسط ضمن هندسة الأمن الأوروبي

تعتبر المنطقة المتوسطية إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم السياسي نظرا الطبيعة المنطقة التي تتصف بالتوتر والاحتقان خاصة لما نتكلم على إحدى أهم المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية و أمنية. المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية[15]:

يقدم المفكر الجيوبوليتيكي ماكيندر معادلة لنظريته للسيطرة على العالم وقوام هذه المعادلة انه من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يهيمن على العالم، ومستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن العالمي بين الأقاليم الساحلية ، وهي المعادلة التي يؤكد عليها المفكر المصري جمال حمدان، حيث يرى أن منطقة الهلال الداخلي أو منطقة الارتطام وهي الحدود الساحلية للجزيرة العالمية استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازنات العالمية بين قوى البر وقوى البحر.

ويؤكد التاريخ مسار الإمبراطوريات الكبرى والقوى الراغبة في السيطرة على العالم تأكيد هذه المعادلة، إذ كانت على الدوام سيادة الإمبراطوريات الكبري ناقصة ما لم تتوجها بإحكام القبضة على الشريط الساحلي للجزيرة العالمية ، واخضاعها لنفوذ الإمبراطورية أو القوة العظمى.

والأمر لا يختلف اليوم إذ تضع الولايات المتحدة والقوى الكبرى نصب عينيها هذه الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية من اجل تحقيق التوازنات الكبرى لإمبراطوريتها العالمية وفي نفس السياق دخلت دول الاتحاد الأوروبي

---

[15] سماح سهايلية ، الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الإستراتيجية الدولية ، المركز الديمقراطي العربي متحصل عليه م الرابط https://www.politics-dz.com/% تاريخ الإطلاع على الرابط 2020/05/04.

مسار الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إدراكا لهذه الأهمية ولوقف الزحف الأمريكي اتجاهها. أ. الأهمية الحضارية للمتوسط:

يعتبر المتوسط مهد الحضارات الإنسانية منذ القدم، حيث نشأت على ضفافه حضارات بلاد النهرين ،والحضارة الفرعونية والإغريقية، والفينيقية ،وحضارة قرطاج، والحضارة الرومانية والحضارة الإسلامية ومن بعدها الحضارة العثمانية ، وكما انه مهبط الديانات السماوية الثلاث التوراة المسيحية والإسلام، وعلى ضفافه أيضا نشر معظم الأنبياء رسالاتهم ونشروا الدعوة التوحيدية.

هذا التنوع الثقافي الديني والحضاري، أعطى لشعوب المنطقة على مر التاريخ حوافز للتعاون والتكامل في فترات، ونوازع للقوة والغلبة والهيمنة لإعلاء حضارة معينة فكان الطابع الصراعي في فترات تاريخية بين الأمم في المنطقة.

وقد انعكس هذا التاريخ الحضاري الإنساني على شعوب المنطقة حاليا بنفس المكونات ونفس المفعول، إذ لا يزال الإرث التاريخي والحضاري مكونا فاعلا في وعي الشعوب وحركيتها وتفاعلاتها، ونتلمس ذلك من خلال العلاقة التي تربط المنطقتين ،وطبيعة التفاعل الذي يجمع بينهما ونوايا الحوار الحضاري الذي يقدم في كل مرة ، وهواجس الخوف التي يعاني منها كل طرف اتجاه الآخر ، كعقدة حضارية دينية أحيانا منمية للصراع ونوازع التفرقة، وكعوامل ايجابية للتنوع وا ثراء الحضارة الإنسانية من منطلق القوة في التنوعة .

الدرس الرابع

2: **مقومات المنطقة الأورومتوسطية** : وتبقى المكونات الجغرافية من ابرز العوامل المؤشرة على قوة تلك المقومات ودورها في تحديد السياسات والاستراتيجيات الوطنية الإقليمية والدولية.

ومن هذه المقومات التي ترتكز عليها أهمية المنطقة الأورومتوسطية نجد:

أ. **المقومات الجغرافية:** ويقصد بها الأهمية الجغرافية لأي دولة من حيث الموقع والامتداد والشكل والحجم وواجهاته البحرية والمحيطية، أو موقعه الداخلي وكذا موقع العاصمة وتكامل الأقاليم الجغرافية الداخلية، ومدى تناسقها الجغرافي من تباعدها وتباينها حيث يشير الفكر الجيوبوليتيكي ومفكروه إلى أهمية الدولة وحيويتها ذات الحدود الطبيعية، وأفضليتها في وضع التكتيكات العسكرية والأمنية، إذ نجدها تتمتع بحماية وأمن أكثر من تلك الدول التي لاتملك حدود طبيعية، وكذلك بالنسبة للموقع المرتبط بالمسطحات المائية وتأثير المناخ واستغلال البحار والمحيطات في النشاط التجاري والتوسع الاقتصادي حال بريطانيا، تركيا ، قبرص، بينما تعاني الدول المغلقة كالنمسا من غياب مثل هذه المسطحات المائية[16].

وهذا ما ذهب إليه ماهان وتركيزه على القوة البحرية وأعطي مثالا لذلك على بريطانيا، و ما كندر في نظريته مركز الأرض وقلب العالم، حيث يشير إلى الجزيرة الأوراسية كمركز للأرض ويعطي المنطقة الأورومتوسطية بعدا حاسما في

[16] إيمان مختاري ، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر ، مجلة دفاتر المتوسط العدد 06 ص 267-318.

نظريته، ولا يختلف التفسير الجيوبوليتيكي كثيرا عند كارل هاوسهوفر وسيبكمان، فالكل يعطي المكون الجغرافي بعدا حاسما في أهمية أي منطقة وهو ما ينطبق على جغرافية المنطقة الأورومتوسطية التي تشكل قارات العالم القديم[17] .

وبدورها تركيا دولة أوروبية آسيوية متوسطية، تمتلك واجهات بحرية على البحر الأسود وبحر ايجة وبحر مرمره ومضايق عبور دولية، وهذا الوضع الجغرافي للدولتين سنجده ينعكس مباشرة على وضعهما الجيوبوليتيكي وموقعهما من السياسة الدولية واستراتيجيات الدول العظمى، رغم افتقار البلدين للمقومات الطبيعية الأخرى كالثروات المعدنية والطاقوية. ويعتبر موقع المغرب هو الآخر غاية في الجانبية بواجهاته البحرية والمحيطية وقربه من أوروبا والممر المائي بين المتوسط والمحيط الأطلسي من جهة، وبين أوروبا وافريقيا من جهة أخرى[18].

لقد شكلت الجغرافيا دوما الشغل الشاغل للمفكرين الاستراتيجيين وواضعي الخطط العسكرية والتكتيكات الحربية، كما أنها ضلت تشكل عقدة بالنسبة لأوروبا كون دولها دوما كانت تصطدم بالمساحة المفتوحة لروسيا ،والتي ظلت تشكل بالنسبة إليها مصدر قلق وتهديد دائم وغير متوقع وغير معين الأبعاد ،كما أن معظم الدول الأوروبية لا تتجاوز مساحتها أكثر من مائة ألف كلم2 وثلاث دول أوروبية فقط تتجاوز مساحتها النصف مليون كلم2، وهذا ما شكل عقدة أوروبية اتجاه الجغرافية جعلها تبحث عن حلول أخرى للتغلب على هذه العقدة، سواء من خلال الحروب والتوسعات والاستيطان الاستعماري في القديم وتعويض ذلك بالشراكات في العصر الحديث، نجد أن اصغر الدول مساحة في العالم تقع في أوروبا مثل: الفاتيكان، سان مارينو، مالطا، مالدوفا، كما لا توجد أي دولة أوروبية ضمن الدول الكبرى مساحة في العالم واكبر ثلاث دول (فرنسا، اسبانيا، كازاخستان). ب. التضاريس: تلعب التضاريس دورا مهما في تحديد سياسات الدول وتؤثر على وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف، وسياسة الدول الأخرى اتجاهها ،حيث تؤثر عوامل التضاريس والمناخ على برامج التنمية في الدولة والسياسات التحديثية، وعلى مجمل نشاطات الأفراد في البلد، كما تؤثر تلك العوامل على تباين توزيع الأقاليم النباتية[19].

وبالتالي التأثير على تنمية المناطق ما يخلق مشاكل جهوية تتعلق بتنمية وتحديث مناطق على حساب مناطق أخرى ، فعادة ما تكون الحساسيات الجهوية ضحية للتضاريس والمناخ بين المناطق الساحلية والداخلية وبين مناطق الصحاري ومناطق الهضاب والمناطق الجبلية.

ب. **السكان:** يتعلق تأثير عامل السكان بمدى تماسك المجتمعات داخل الدول، فالبلدان التي تتميز بالانقسامات و الاثنيات تعجز عن ترجمة مقوماتها الأخرى إلى قوة فعلية، وقدرة على التأثير وعلى العكس من ذلك تصبح عرضة للاستقطاب الخارجي والتدخل الدولي، وهو ما يتضح من خلال قراءتنا للتكوين البشري للدول الأورومتوسطية، حيث أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط عرضة للدوام للتدخلات الخارجية نتيجة الانقسامات الحادة التي تطبع مجتمعاتها وهو ما اضعف الدول وافشل مشاريعها ، وجعلها عاجزة عن ترجمة ما تمتلكه من موارد وطاقات إلى

---

[17] مريم رزاق بعرة . أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد 03 ص 150-174.

[18] ايمان مختاري ، مرجع سابق ، ص 323.

[19] مريم رزاق بعرة، مرجع سابق ، ص 155.

سياسات فعلية، على العكس من ذلك نجد أن تماسك المجتمعات الأوروبية كان عاملا حاسما في تجاوز الدول الأوروبية لمشاكلها العالقة، وتعويض النقص في الموارد والطاقات بالطاقة البشرية العضوية الفاعلة والمنتجة ، على عكس دول الجنوب المتوسطي المثقلة بمشاكل الأقليات.

ج. **المقومات الاقتصادية:** فالموارد الاقتصادية من حيث حجمها ونوعيتها وجغرافية انتشارها من ابرز عوامل قوة الدولة المادية، وهي التي تجعل الدول تنتهج سياسات فاعلة وهادفة ومؤثرة في النطاق الإقليمي والسياسة الدولية ، وهي ورقة ضغط مهمة في ترتيب المسائل العالقة بين الدول، ويمكن أن تتحول تلك الموارد إلى أدوات استعمار وابتزاز من اجل الهيمنة والنفوذ على سياسة الدول، والبلدان التي تفتقر للموارد الاقتصادية عادة ما تعاني من تبعية قاتلة تؤثر على صياغة مواقفها السياسية وهو ما تشهده العلاقات الطاقوية بين أوروبا وروسيا إذ أن الأخيرة تمارس على الدوام ضغوط وابتزاز على الدول الأوروبية، بينما دول مثل الجزائر وليبيا تستغل ثرواتها الطبيعية في مواقفها التفاوضية وفي القضايا السياسية، أي أن الثروات الطبيعية تمكن الدول من انتهاج سياسة خارجية اقتصادية من اجل حماية المصالح العليا للدول بالإضافة إلى تعبئة السياسات وتلبية الاهتمامات المحلية.[20]

لقد كانت الموارد الطبيعية إحدى ابرز عوامل التكامل في الكثير من التجارب الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي قام على استغلال الفحم والحديد، و الاتحاد المغاربي الذي أسس من اجل التكامل بين أقطاره وتحسين الاعتماد المتبادل، من خلال (الحديد الموريتاني والفوسفات المغربي والغاز الجزائري والنفط الليبي)فالطاقات الطبيعية عادة ما تساعد على التعاون والتكامل الإقليمي ، ومن ثمة تنمية العلاقات عبر الإقليمية والدولة الأكثر امتلاكا للطاقات يمكنها أن تلعب الدور المحوري في الإطار التعاوني أو التكاملي ، على غرار ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي، أو السعودية داخل مجلس التعاون الخليجي ،أو مكانة الجزائر في إطار اتحاد المغرب العربي. هـ. بالإضافة إلى النظام السياسي في البلد والذي يمكنه أن يكون العامل الحاسم في مدى استغلال أو إساءة استغلال القدرات والإمكانيات المتاحة ، وكيفية ترجمة قوة الدولة إلى قدرات فاعلة ومؤثرة، وتجنيبها تبعات النقص الذي تعاني فيه بخلق فضاءات وآليات أخرى لتمكين البلد من تجاوز عقبات التبعية[21].

فالبلدان الأوروبية رغم نقص الإمكانيات والموارد الاقتصادية وضعف التكوين الجغرافي إلا أن الأنظمة السياسية في هذه البلدان والمتسمة بالطابع الشعبي العقلاني والديمقراطي، المبني على أسس الشرعية والرشاد و الحوكمة العالمية، في استغلال وادارة الموارد من البلدان الأوروبية من حشد جميع الطاقات واستغلال القدرات البشرية وبلورة سياسات تتمتع بالولاء الجماهيري، وحسن تدبير ومساهمة الفاعليات الشعبية والمعرضة للمراقبة والمتابعة السياسة الأنظمة الحاكمة، ما خلق في أوروبا جو من الثقافة الحضارية التقنية والصناعية، عظمت من الإنتاج والطاقات وخلقت فائضا في الإنتاج لتصبح قوة فاعلة في العالم حيث منبر التنافس الانتخابي، والتنافس الاقتصادي في الأسواق، هما العاملان المحددان لصلاحية الأنظمة وبقائها.

---

[20] محمد إبراهيم حسن، " الدراسات في جغرافية أوروبا و حوض البحر الأبيض المتوسط" ، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للكتاب، 1999)، ص 209.

[21] محم منصور ، أهمية البحر المتوسط متحص عليه من الرابط https://mkaleh.com/%D تاريخ الإطلاع : 2020/05/04.

حيث أن الدول الأوروبية تمتلك أنظمة حكم عريقة التجارب الديمقراطية، تثمن ارثها التاريخي والحضاري بداية من التجارب الديمقراطية في بلاد اليونان والرومان، ومن ثمة أسست هذه الدول التجارب ديمقراطية حديثة، نتيجة الثورات العالمية في فرنسا وبريطانيا، وانتشار ظاهرة الدساتير، وفتح الحريات والتعددية ،ثم تجاوز مرحلة الأحقاد التاريخية والتوجه نحو التكامل والتعاون من أجل بناء أوروبا ،وتغليب المصالح العامة على التوجهات الضيقة ،من خلال أنظمة ديمقراطية تحترم إرادة الشعوب الأوروبية، وتترجم رغباتها في الوحدة الحرية والسلام.

على العكس من ذلك نجد أن الأنظمة السياسية في الضفة الجنوبية للمتوسط، ساهمت بإدارتها السيئة لشؤون المجتمعات، وتغليب المصالح الخاصة على مصالح الشعوب، وتمسكها بالسلطة والمؤسسات التقليدية الغير قادرة على معالجة مشاكل المواطنين ،وانتهاج سياسات ارتجالية مزاجية خاضعة للرغبات والأهواء السلطوية ،كل هذا أدى إلى سوء استغلال واهدار قدرات وموارد الدول، وتفويت الفرص على أجيال بالكامل، فنماذج هذه الأنظمة لا تساعد وضعية الشعوب على ترجمة تلك القدرات والمميزات الهامة التي تتميز بها المنطقة الجنوبية ،والتي لا تزال محل أطماع القوى الكبرى إلى اليوم.

أدى فشل الأنظمة في الضفة الجنوبية إلى خلق أزمات متتالية، أثرت بشكل كارثي على الأوضاع العامة في هذه البلدان ،والنتيجة النهائية كانت مزيد من تعميق التبعية للشمال المتوسطي.

وأدى غياب الديمقراطية والحكم الراشد عن تلك الأنظمة إلى الفشل في بناء نظام إقليمي يتيح للدول المغاربية على وجه الخصوص مواكبة التطورات والتحولات المتسارعة، التي تعرفها المنطقة الأورومتوسطية وفق مقاربة تشاركية شاملة، وكفيلة برفع مختلف التحديات الأمنية والتنموية. المطلب الثالث: أهم النزاعات في المنطقة المتوسطية: أ. الصراع العربي الإسرائيلي: حيث يشكل هذا الصراع لب الصراعات في المنطقة ولا تشكل أطرافه إسرائيل والعرب بل كل المنطقة الأورومتوسطية ، باعتبار أن قيام هذا الكيان انطلق منذ مؤتمر سايكس بيكو البريطاني الفرنسي 1916، ووعد بلفور 1917 ،كما أن الانتداب البريطاني والفرنسي ثم التبني الأمريكي لهذا الكيان كان له الأثر البالغ في تأجيج هذا الصراع ليتحول بعد قيام هذا الكيان إلى مسلسل للسلام والتسوية بين الجانب العربي و الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد ومؤتمر أوسلو. الطابع التوسعي للاستيطان الإسرائيلي يبقى من ابرز المعالم المؤثرة على جغرافية المتوسط.

- **النزاع في قبرص** :بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والمقسمة إلى اليوم حيث يعترف الاتحاد الأوروبي بقبرص اليونانية ،بينما يبقى الاعتراف بقبرص التركية من قبل تركيا فقط، ونجد حضور تركيا واليونان أيضا في النزاع حول جزر بحر ايجة وهي من النزاعات المعقدة عبر التاريخ ولم تجد أية حلول لها وهي من ضحايا الجغرافية المتوسطية [22].

- **قضية الصحراء الغربية** وهي من ضحايا الجغرافية الأورومتوسطية باعتبار أنها من تركات الاستعمار الإسباني، واستغل المغرب خروج اسبانيا من المنطقة ليقوم باجتياح المنطقة ما أدى إلى اندلاع النزاع الصحراوي والمقاومة

[22] دينا شيرين محمدشفيق ابراهيم ، الصراع التركي اليوناني حول قبرص "الأسباب وطرق الحل المركز الديمقراطي العربي1.جانفي2016 متحصل عليه من الرابط https://democraticac.de/?p=25204 تاريخ الطالاع 2020/05/04.

المحلية من قبل جبهة البوليساريو من اجل استقلال الصحراء الغربية وهذه القضية بالضبط هي التي تؤثر على استقرار جغرافيا المنطقة. د. سبة و المليلية ومضيق جبل طارق: تعتبر اسبانيا مدينتي سبة و مليلية مدنا اسبانية بينما تطالب المغرب بهما باعتبارهما منطقتين مغربيتين لا يبعدان كثيرا عن جغرافية المغرب، واندلع نزاع بين البلدين بعد محاولة المغرب دخول هذه الجزر ،كما تسعى اسبانيا إلى استرجاع إقليم جبل طارق من المملكة المتحدة، وقد عرضت اسبانيا على الأخيرة عدة اقتراحات وامتيازات لتنازل لها عن الإقليم، بينما تصر بريطانيا على التمسك بالإقليم وتحاول بشتى الطرق إيجاد موضع قانوني واداري للاعتراف به من قبل الاتحاد الأوربي.

يمكن القول مما سبق ان الأهمية التي يحوزها موضوع الأمن في الدراسات الأمنية خاصة لما نتكلم عن توسيع مفهوم الأمن الذي لم تعد مقارباته الفترة الحرب الباردة والثنائية القطبية قادرة على التفسير وتحليل الواقع الجديد لا تحكمه المعطيات الإستراتيجية والدولية السابقة فكان على المهتمين تطوير وتعميق المفهوم. كما يتضح لنا أهمية التعاون الأمني بين شمال وجنوب المتوسط في مواجهة التحديات والرهانات الأمنية وعلى ضرورة تفعيل العلاقات فيما بينها خاصة لما نتكلم عن بيئة متوسطية وأهميتها الإستراتيجية في العالم.